

عقدت لجنة الإستيراد والجمارك بجمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس/ خالد حمزة، إجتماعاً وذلك مع ممثلي الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية MTS كلٍ من: المهندس / خالد ناصف - مستشار رئيس مجلس الإدارة و الاستاذ / احمد روي - مدير مشروع ACI ، كما حضر اللقاء ممثلي مصلحة الجمارك المصرية كلٍ من : السيدة / نجوى زغمر - رئيس الإدارة المركزية للسياسات والإجراءات والأستاذ / محمد جمعة - رئيس الإدارة المركزية لشئون المجتمع التجاري، وشارك في اللقاء عدد كبير من ممثلي مجتمع الأعمال المصري العاملين والمعنيين بكافة القطاعات الإقتصادية المختلفة، ورجال الصحافة والإعلام، وذلك في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً يوم الأحد الموافق ١٢ سبتمبر ٢٠٢١ بمقر الجمعية، حيث تم فتح باب الحوار والمناقشة حول:

” كافة التفاصيل والخطوات اللازمة لنظام التسجيل المسبق للشحنات ACI ، وكيفية

إستفادة مجتمع الأعمال المصري بكافة المميزات الخاصة به ”

كما تم إلقاء الضوء حول

الأمر التي تخص كافة التعاملات الجمركية والتطبيقات العملية بعد تطبيق

نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI

بدأ اللقاء بكلمة المهندس/ خالد حمزة - رئيس لجنة الإستيراد والجمارك بالجمعية ، وقد رحب سيادته بالسادة الضيوف والمتحدثين من ممثلي الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية MTS وممثلي مصلحة الجمارك المصرية وكافة السادة الحضور، وقد أكد سيادته في بداية اللقاء أن مشروع نافذة ونظام التسجيل المسبق للشحنات يعد من أهم المشروعات العظيمة التي تستهدف تحسين ترتيب مصر في المجتمع الدولي من خلال خفض زمن الافراج الجمركي والوقوف على المعوقات التي تواجه تيسير حركة البضائع وزيادة التجارة البينية.

ثم أشار سيادته إلى أن أعداد المستوردين المنضمين الي نافذة في الفترة التجريبية تعتبر جيدة جداً، كما أن الإقبال على التسجيل من جانب الموردين بالخارج يسير بصورة طبيعية، وأنه مع بداية التطبيق الإلزامي في ١ أكتوبر المقبل ستنضم اعداد جديدة من الشركات .

ثم قام المهندس / خالد ناصف - مستشار رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة

الإلكترونية MTS، بإلقاء كلمته، وقد أكد سيادته أن ٩٥٪ من واردات وصادرات مصر تتم حالياً عبر منصة

نافذة للتجارة الإلكترونية في إطار رؤية الدولة لتوحيد نقطة دخول واحدة للبضائع بالعمل على حوكمة الواردات ومشروعات رقمنة دورة الإجراءات والمستندات والتي ستلغي التعامل بالملف الورقي.

كما أكد سيادته أنه قد تم تكليف الشركة المصرية لتنفيذ مشروع نافذة في أكتوبر ٢٠١٨، حيث بدأ تطبيقها في مطار القاهرة منذ مارس العام الماضي، وجار العمل بمطار نويبع وسفاجا وأسوان.

ثم أشار أن منصة نافذة قد خفضت تماماً عدد الخطوات والإجراءات التي يقوم بها المستخلص من ٣٠ خطوة قبل المنظومة لتصبح ٣ خطوات حالياً، بجانب الفصل التام بين متلقي الخدمة والموظف، إضافة إلى الربط مع نحو ٢٠ جهة تعرض عليها الشهادات والمستندات إلكترونياً، مشيراً إلى أن نظام التسجيل المسبق للشحنات، قد سرع من وتيرة متوسطات أيام الإفراج الجمركي للبضائع من ١٨ يوم لتصبح ٥ أيام بحد أقصى بحسب جهات العرض.

كما وضح سيادته أن نظام التسجيل المسبق للشحنات الواردة بحراً لمصر يبدأ من تسجيل المستورد المصري علي منصة نافذة بجانب المصدر الأجنبي بمنصة كارجو اكس ثم الحصول على رقم الشحنة **ACID** والتي يتم وضعها علي فاتورة المصدر ومستندات الشحن وتجهيز الإجراءات والتحقق منها من قبل الجهات إلكترونياً للبدء في إجراءات التخليص المسبق قبل الشحنة ثم الفحص والمعاينة بعد وصول الرسائل.

ثم أكد سيادته أنه قد تم تسجيل نحو ١٨ ألف كيان مصري في المنظومة الجديدة من بينهم ١٦ ألف شركة تعمل بنظام التسجيل المسبق للشحنات وتسجيل نحو ٢٩ ألف مصدر اجنبي بمنصة كارجو اكس، لافتاً إلي اصدار أكثر من ٢٢٠ ألف بطاقة **ACID**

كما أكد أن مشروع نظام المخاطر سيتم العمل به في ٢٠٢٢، حيث يهدف إلى إعادة تقييم قاعدة البيانات ووضع المسار الأخضر والذي يتيح الإفراج مباشرةً للبضائع عند الوصول وبالتالي تقليل زمن الإفراج.

كما أكد الأستاذ / أحمد الروبي - مدير مشروع التسجيل المسبق للشحنات ACI بالشركة المصرية

تكنولوجيا التجارة الإلكترونية MTS ، أن دورة المستندات البنكية بالمنظومة الإلكترونية سيتم تقديمها إلكترونياً من خلال البنوك، وأنه جارى العمل مع البنك المركزي المصري للانتهاء من تداول المستندات إلكترونياً، ومن المتوقع صدور تعليمات لجميع البنوك المصرية في هذا الصدد بعد إكمال المنظومة والتطبيق الإلزامي في أكتوبر المقبل.

وقد تم إستعراض كافة التفاصيل الخاصة بنظام التسجيل المسبق للشحنات ACI ، من خلال تقديم Presentation والذي يمكن الإطلاع عليه من خلال زيارة الرابط التالي:

<https://cutt.ly/OW1KBZi>

كما أكدت السيدة / نجوى زغمور - رئيس الإدارة المركزية للسياسات والإجراءات بمصلحة الجمارك

المصرية، أن نظام التسجيل المسبق للشحنات إلزامي على البضائع الواردة بحراً لجميع الموانئ المصرية اعتباراً من الأول من أكتوبر المقبل.

وفيما يخص شكاوى المستوردين من مطالبة جمرك بورسعيد بتفويضات مسجلة بالشهر العقاري، أكدت سيادتها أن نص المادة ٢٣٥ وفق اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك، كفلت لأصحاب الشأن العمل بالتوقيع الإلكتروني كما أعطت التفويض الإلكتروني الحجية القانونية.

كما أكدت أنه سيتم إصدار منشورات بالعمل بالتفويضات للتوقيع الإلكتروني وتعميمها على جميع المنافذ الجمركية قريباً.

كما أشار الأستاذ / محمد جمعة - رئيس الإدارة المركزية لشئون المجتمع التجاري بمصلحة الجمارك

المصرية، أن التخليص المسبق، يبدأ قبل بدء شحن البضاعة ووصولها وذلك من خلال تدخل الجهات الرقابية وفقاً لماهية البضائع والمراجعة المستندية للشحنة، والتحقق من اكتمال مستندات الشحنة قبل وصولها .

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض أهم النقاط والتحديات التالية

التي تواجه مجتمع الأعمال المصري في نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI ، وذلك على النحو التالي:

- توقف وإنقطاع التواصل مع المورد في الخارج في مرحلة التسجيل، وعدم حل تلك المشكلة حتى الآن بالرغم من تأكيد مصلحة الجمارك المصرية بأنه سيتم العمل على حلها.
- عند تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات في حالة امتلاك شركتين ، يتم رفض التسجيل للشركة الثانية على الموقع الإلكتروني، وإفادة مصلحة الجمارك المصرية أنه يمكن إجراء تفويض لموظف من الشركة للتسجيل (وهو أمر يصعب تنفيذه) او الإنتظار ١٠ ايام لاصلاح هذا العطل ولم يتم الوصول لحل هذه المشكلة حتى الآن.
- وجود بعض المشاكل التقنية على الموقع الإلكتروني الخاص بالتسجيل مثل عدم التمكن من الدخول على حساب نافذة من جهاز آخر عند حدوث عطل بالجهاز الأساسي الذي تم تسجيل الدخول منه، حيث تم التأكيد على ضرورة إيجاد حلول تقنية لتلك المشكلة بحيث يكون هناك نظام لعمل خروج تلقائي log off بعد مدة محددة.
- تمت الإشارة إلى الإستيراد لإعادة التصدير بمخازن الترانزيت في بورسعيد، حيث أن عملية التسجيل على منظومة ACI لهذا النوع من الواردات غير واضح تماماً ، ونتيجة لعدم الوضوح في هذا الشأن فقد قام عدد كبير من العاملين في هذا المجال بموافاة الموردين بالخارج بعد الشحن لحين التأكد من آليات التعامل والتسجيل، وهو ما يضر بالدخل القومي.

وفي نهاية اللقاء تم التأكيد على:

أهمية الاستمرار في المتابعة والتقييم لمنظومة التجارة الإلكترونية الجديدة من خلال الحوار المجتمعي، كما أن لجنة الإستيراد والجمارك بالجمعية ستقوم بعقد مجموعة من الاجتماعات مع مسؤولي الجمارك والشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية MTS بداية من شهر أكتوبر المقبل لاستعراض أية مستجدات وحل المشاكل المتعلقة بالتطبيق وتعامل الجمهور بهدف إنجاح المنظومة الجديدة.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / خالد حمزة - رئيس لجنة الإستيراد والجمارك بالجمعية ، بتوجيه الشكر لكافة السادة الضيوف والمتحدثين من ممثلي الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية MTS وممثلي مصلحة الجمارك المصرية ، لتشريفهم للجمعية بالمشاركة في اللقاء، كما تم توجيه الشكر لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة.